وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

امتحان شهادة البكالوريا

خاص بكتابة الإمتحان

مادة : الفلسفة

التقدير المفسر للنقطة

628268

إسم المصحح وتوقيعه: الزهراوي

النقطة النهائية	على
19,50	20
عشرون وخمسون جزء	بالحروف

الموضوع الأول:

هل تتمثل وظيفة الدولة في القضاء على العنف؟

يندرج مضمون هذا السؤال الماثل بين أيدينا ضمن مجزوءة السياسة، والذي يعالج إشكالية مشروعية الدولة بين الحق والعنف الذي يشتغل على مفهوم أساسي داخل مجزوءة وهو مفهوم الدولة والتي هي مجموع مؤسساتية وإدارية والعسكرية ... الخ، التي تتولى مهمة تدبير الشأن داخل المجتمع والدولة هي وسيلة لتحقيق السلم والأمن والتعايش وإخراج الإنسان من حالة الفوضى والتوحش التي كانت سائدة قبل ظهور الدولة. وهذه الأخيرة تعتبر من بين المواضيع الفلسفية المثيرة للجدل، بحيث اختلف الفلاسفة في تحليلها مما خلق اختلافا في أفكارهم وتصوراتهم.

إن هذا السؤال يحيلنا على العديد من الإشكالات الجوهرية نلخصها في التساؤلات التالية:

ما هي الدولة وما هو الأساس الذي تقوم عليها؟
هل تتأسس الدولة على العنف أم أنها تتأسس على الحق أم أنها تتأرجح بينهما؟

من خلال قراءتنا وتمعننا في هذا السؤال الذي بين أيدينا والذي يحاول التوضيح وظائف الدولة ومشروعيتها حيث أن الدولة لا تستمد مشروعيتها من ممارسة السلطة ومن قهر الأفراد وترهيبهم فقط، بل تستمد من العمل على تحريرهم والحفاظ على أمنهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية دون إلحاق الضرر بالآخرين وهنا يتبين لنا أنها تتمثل المشروعية الحقيقية بقيام الدولة

خاص بكتابة الإمتحان

مـــادة : .....

التقديـر المـفسر للنـقطة

النقطة النهائية	على 20
.....	
.....	بالحروف
.....	

اسم المصحح وتوقيعه: .....

ذلك في ترسيخ قيم الحرية وحماية الملكية كأساس الدولة يتجسد في تحقيق الخير المشترك والمصلحة العامة إن الدولة كنشأة نتيجة وجود إرادة فردية واحدة بل هي مجموع إرادات واعية على أن وجودها مشروط بمدى استقرار كل أفراد لتحقيق تعاقد قائم على التشارك الجماعي كما سبق وذكرنا. ومن أجل ذلك نستحضر مواقف بعض الفلاسفة كما كس ثيبر" و"ميكيافيلي" وغيرهم.

بالنسبة لماكس ثيبر" يرى أن أساس الدولة هو العنف بل أنها تمثل مصدره الوحيد غير أن العنف الذي تمارسه الدولة يعتبر مشروعا. ولذلك يحق لكل فرد ممارسة أي نوع من أنواع العنف.

في حين يشهر "ميكيافيلي" أن العنف والقانون (الحق) أداة سيم الدولة بمعنى أن السلطة تستقيم في نظره إلا بالعنف واستخدام كل الوسائل من أجل النظام بهذا الشكل، يبرر "ميكيافيلي" حق الدولة في الهيمنة والسيطرة بكل الوسائل منها كالخداع والمكر والعنف والرحمة ما سنكتشفه أن "ميكيافيلي" يرى في العنف وسيلة شرعية في يد الدولة وفي المقابل هذين التصورين نجد الفيلسوف "غاندي" الذي ينطلق من مبدأ أخلاقي ليقول بأن العنف بكل أشكاله غير مشروع كونه يقوم على إرادة إلحاق الأذى بالغير. ولهذا يتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان إن العنف في نظر "غاندي" إذن هو ذلك المشروع أيا كانت مبرراته ويقترح مبدأ اللاعنف كأن مصدره الحكمة والإرادة الحسنة.

⇐ ينطلق هذا السؤال الآن من إيراد إشكالية التعريف السياسي بشكل عام منتقد لذلك إلى تعريف الدولة

يمنع على المترشح أن يمضي ورقته أو يجعل أية علامة يمكنها أن تبين أصله

ومادام أن تعريف يقتضي تحديده، كما سبق وقمنا به وذلك من خلال إبراز الخصائص أن نميزه عن غيره، فإنه يحدد الدولة بوصفها قيادة التجمع السياسي العنف ويبرر احتكار الدولة للعنف لأن الحق في العنف لو كان مستباحا للجميع فسيسود قانون الغاب والفوضى والاقتتال. مما يستوجب احتكار الدولة المظاهرة الحق في ممارسة العنف. هذا العنف الذي يعتبر مشروعا وشرعيا في هذه الحالة فقط، بشرط أن لا يكون هذا العنف وسيلة عادية في ممارسة الدولة هي السلطة، بل أن تمارسه عند الضرورة.